المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

05/08/2014

النقيب الجامعي يكتب بدمع الكلام.. لهذا أنا محبط وخائف وحزين

بعد التصويت بالاجماع في البرلمان على عقوبة الاعدام في قانون العدل العسكري، بدا النقيب الجامعي محبطا وهو يكتب كلماته صرخة ودموعا وألما، على قرار، لعل ما صدمه فيه أكثر، أن يكون من بين المصوتين عليه، برلمانيون ينتمون إلى شبكة البرلمانيات والبرلمانيين المناهضين لعقوبة الإعدام. هذا بالضبط ما كتبه والحسرة تلازمه، ننشره كما توصلنا به في "فبراير.كوم".

النقيب الجامعي يكتب بدمع الكلام.. لهذا أنا محبط وخائف وحزين

أنا مندهش ، أو محبط ..... وكلاهما طعمه مُر !!

لماذا و ممن ؟

من قانون يحمل عقوبات الاعدام مر بالإجماع، دون ان يجد أمامه حاجز... قف ... حاجز المراقبة... بالبرلمان !!

يمر قبَيْلَ نهاية الدورة دون ان يجد في طريقه من يسجل عليه علامة احتجاج او تحفظ حتى لا اقول معارضة .

هذا القانون هو قانون العدل العسكري وهو القانون المعني والمشبع بالاعدام.

مر وكأنه قانون مقدس .

مر وكأنه قانون استثنائي.

مر وكأن الاعدام في منطق القضاء العسكري، هو عقوبة محترمة، ولا تعني أبدا أنها الاعتداء على الحق في الحياة.

اطلب. الصديقات والأصدقاء اعضاء شبكة البرلمانيات والبرلمانيين، ان يمدوننا بالمعلومة،. ولنا حق معرفة اسباب تصويتهم مع المناصرين للإعدام و بالإجماع، فليس في الامر سر، لكن في الامر علامات استفهام. ....؟؟

سيكون تيار المدافعين عن عقوبة القتل، بعد التصويت في راحة ونشوة، وسيكون المحافظون سكارى بانتصارهم على دعاة الغاء الإعدام، وإنني أراهم أمامي ورؤوسهم مشرئبة لرؤية المحكومين علهم بالإعدام، مصطفين امام المقصلة.

حزن كبير نزل بالعديد من المناهضين لعقوبة الإعدام، بسبب موقف ممثلي الأمة المصوتين بالإجماع على قانون مدجج بعقوبة الإعدام، وجواب دون تأخير عبروا عنه اتجاه نداء **رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان**، لما دعا الحكومة امام البرلمانيين والبرلمانيات، سيسجلون انهم مع المناهضات والمناهضين لعقوبة الاعادام من داخل البرلمان بالغاء العقوبة، وبذلك انتزع المحافظون انتصارا سياسيا لم يكونوا يترقبونه، و أخذوا من اعضاء الشبكة البرلمانية اصواتهم المعارضة لعقوبة الاعدام ليضمونها لاصواتهم المناصرة لعقوبة الاعدام، وليقولوا للحركة المغربية المناهضة أشخاصا ومنظمات :

هرجوا كما شئتم فلنا بالبرلمان إجماع الامة على عقوبة الاعدام بأطيافها ومكوناتها، ولكم معهم خارج البرلمان، خطابات قولوا فيها ما جادت به ألسنتكم ....

أنا محتار وحيران، في حداد على ما اصاب الحق في الحياة...

أنا خائف من الآتي استقبالا...

فاليوم قانون القتل داخل قانون القضاء العسكري

وغدا القانون الجنائي..

وبعد غد الغاء للفصل 20 من الدستور .... فلماذا لا ؟

فهل بقي لديكم بالبرلمان خط رجعة عن خطيئة سياسية في لباس تشريعي، أم ضاع الكلام والقلم من اليوم عن إلغاء عقوبة الاعدام معكم.

http://www.febrayer.com/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D9%8A-%D9%8A%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D8%A8%D8%AF%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%84%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D8%A3%D9%86%D8%A7-%D9%85%D8%AD%D8%A8%D8%B7-%D9%88%D8%AE%D8%A7%D8%A6%D9%81-%D9%88%D8%AD%D8%B2%D9%8A%D9%86_a52440.html

Video - Driss El Yazami on Bloomberg TV

30/07/2014

Lien de la vidéo:

http://charlierose.com/watch/60425251

المملكة المغربية
المجلس الوطني لحقوق الانسان

143915

إعلان عن طلب عروض مفتوح
رقم :07/2014/CNDH

في يوم 27 غشت 2014 على الساعة العاشرة و النصف صباحا، سيتم في مكتب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بساحة الشهداء-المحيط-الرباط ، فتح الأظرفة المتعلقة بطلب العروض بعروض الثمن رقم07/2014/CNDH من أجل اقتناء المعدات الخاصة بتركيب جهاز التوزيع و التغيير الآلي لخطوط الهاتف (autocommutateur) لفائدة المجلس الوطني لحقوق الانسان و لجنه الجهوية

يمكن سحب ملف طلب العروض بمكتب الضبط الكائن بمقر المجلس تحميله من بوابة الصفقات العمومية ويمكن كذلك إرسال ملف طلب العروض إلى المتنافسين عبر البريد الالكتروني بطلب منهم طبقا للشروط الواردة في المادة 19 من المرسوم رقم 2-12-349 الصادر في 23 من جمادى الاول (20 مارس 2013) بتحديد شروط وأشكال إبرام صفقات الدولة وكذا بعض القواعد المتعلقة بتدبيرها ومراقبتها

الضمان المؤقت محدد في مبلغ عشرة آلاف (10000,00) درهم

السعر الإجمالي المقدر للخدمات موضوع طلب العرض مبلغ ثمانمائة ألف درهم(DHS800 000,00).

يجب أن يكون كل مضمون وتقديم ملفات المتنافسين مطابقين لمقتضيات المادتين 26 و 28 من المرسوم السالف الذكر رقم 2-12-349

ويمكن للمتنافسين :

- إما إيداع أظرفتهم، مقابل وصل، بمكتب الضبط الكائن بساحة الشهداء- المحيط- الرباط.
- إما تسليمها مباشرة لرئيس لجنة طلب العروض عند بداية الجلسة وقبل فتح الأظرفة.

- إن الوثائق المثبتة الواجب الإدلاء بها هي تلك المقررة في المادة 25 من المرسوم رقم 2-12-349 المذكور وهي كما يلي:

1/ الملف الإداري و يتضمن الوثائق التالية

أ-التصريح بالشرف؛
ب-وصل الضمان المؤقت أو شهادة الكفالة الشخصية و التضامنية
ت-في حالة تجمع، يجب الإدلاء بنسخة مصادق عليها من اتفاقية تكوين التجمع التي يجب أن تكون مسحوبة بمذكرة تبين على الخصوص موضوع الاتفاقية، ونوع التجمع، والوكيل، ومدة الاتفاقية، وتوزيع العمل عند الاقتضاء.

2 /الملف التقني الذي يتضمن الوثائق التالية:

أ- مذكرة تبين الوسائل البشرية والتقنية التي يتوفر عليها ومكان وتاريخ وطبيعة وأهمية الأعمال التي أنجزها أو ساهم في إنجازها؛

ب- شهادات (أعمال مشابهة) الأصلية أو نسخ منها مصادق عليها) المسلمة من طرف المستفيدين العامين أو الخواص منها مع بيان طبيعة الأعمال ومبلغها وآجال وتواريخ إنجازها والتقييم واسم الموقع وصفته، التي يساوي أو يتعدى المبلغ فيها ثمانمائة الف درهم (DHS800 000,00).

ت- شهادة معتمدة من الشركة المصنعة تشهد بأن المتنافس بإمكانه بيع الأجهزة موضوع الصفقة.

ث-تنظم الاستشارة و ذكر الشروط الخاصة موقعة وموشرة مع إشارة مقروء ومصادق عليه

3/ العرض التقني

أ- نبذة عن الشركة المورد إستراتيجية , رقم المبيعات
ب- مذكرة مفصلة عن التقنية المقترحة
ت- مذكرة عن منهجية العمل و انجاز المشروع
ث- مذكرة مفصلة عن المساعدة التقنية
ج- مذكرة مفصلة عن الخدمات المتعلقة بتكوين المستخدمين
ح- مذكرة لشرح المعاملات و الخدمات التي ستقدم اثناء فترة الضمان المؤقت
خ- شهادة الضمان المؤقت
د- البيانات الخاصة بالمعدات التي سيتم تسليمها للمجلس مع التواقيع
ذ- النماذج، البيانات التقنية والملخصات المتعلقة بالأدوات موضوع الصفقة مع الحرص على وضع الارقام الترتيبية فوق كل نموذج على ان يتم ايداعها في اجل لا يتعدى 26 غشت 2014 على الساعة الرابعة بعد الزوال .
ر- ملف التشخيص التقني
ز - شهادة زيارة الموقع المركزي اجبارية.

ومن المقرر زيارة الموقع يوم 19 غشت 2014 على الساعة الثانية و النصف بعد الزوال من اجل إجراء تشخيص قبل تقديمعطاءاتو الاطلاع على وضعية الأسلاكالهاتفية و الشبكات القائمة.

العنوان:شارع الرياض قطعة 22 الطابق الثالث والرابع (شالة العقارية)

ومن المقرر ايضا اجراء اجتماعاخباري في نفس اليوم و في نفس الموقع علىالساعة الرابعة بعد الزوال

4 / العرض المالي:

أ- عقد التزام الشركة حسب النموذج في(الملحق2 نظام الاستشارة)
ب- عرض الأثمان المفصلحسب النموذج في الملحق رقم3 نظام الاستشارة

www.cndh.org.ma /cndh@cndh.org.ma
Adresse électronique : s.elidrissi@cndh.org.ma

الاتحاد يستبق القانون التنظيمي للإضراب بنص لإلغاء الفصل 288

استبق فريق الاتحاد الاشتراكي بمجلس النواب إصدار القانون التنظيمي للإضراب بوضع مقترح قانون لنسخ الفصل 288 من القانون الجنائي المتعلق بالتوقف الجماعي عن العمل، الذي تعتبره النقابات وسيلة للتضييق على العمل النقابي، حيث اعتبر الفريق أنه منذ إصدار مجموعة القانون الجنائي وهذا الفصل «المشؤوم» يجر العديد من الأجراء إلى السجن.

وسجلت مذكرة النص القانوني أن الإضراب حق دستوري، وتجريمه بأي نص قانون يبقى غير دستوري، لأن القانون يتعين عليه فقط أن ينظم شروط وكيفيات ممارسة الإضراب، وليس عرقلة العمل النقابي واستئصاله، إلى جانب أبعاده الاجتماعية التي تجعله يندرج في إطار المصلحة العامة، عكس الشغل الذي تبقى له أبعاده الخاصة.
وسجل الاتحاد الاشتراكي أن عرقلة حرية العمل تستوجب إثباتها من طرف مختص، ويتعلق الأمر بمفتش الشغل عن طريق المعاينة وتحرير محضر بشأنها، بدل عناصر الأمن الوطني والدرك الملكي، الذين يتوجه إليهم المشغل قصد إحالة ملفه على النيابة لمتابعة الأجراء بشأن قضايا مفتعلة واستصدار حكم قضائي.
واعتبر أن الفصل 288 هو سلاح بيد المشغل للتخلص من الفعل النقابي والنقابيين، معتمدا في ذلك على وسائل إثبات واهية من قبيل شهادة خدمه الخاص أو سائقه أو أجراء في علاقة تبعية له، وأحيانا جدد يتم استقدامهم عوضا عن المضربين لسد الخصاص الناتج عن ذلك. وعزز الفريق مذكرة النص **بموقف المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي أكد دعمه لإلغاء هذا الفصل، وحث البرلمان على القيام بذلك.**
وينص الفصل 288 على أنه يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى سنتين وبغرامة من مائتين إلى خمسة آلاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، من حمل على التوقف الجماعي عن العمل أو على الاستمرار فيه، أو حاول ذلك، مستعملا الإيذاء أو العنف أو التهديد أو وسائل التدليس، متى كان الغرض منه هو الإجبار على رفع الأجور أو خفضها أو الإضرار بحرية الصناعة أو العمل. وإذا كان العنف أو الإيذاء أو التهديد أو التدليس قد ارتكب بناء على خطة متواطأ عليها، جاز الحكم على مرتكب الجريمة بالمنع من الإقامة من سنتين إلى خمس سنوات».

http://www.maghress.com/almassae/212778

L'ECONOMISTE
LE PREMIER QUOTIDIEN ECONOMIQUE DU MAROC

Marrakech, rendez-vous des droits de l'Homme

La ville reçoit en novembre prochain le 2e Forum mondial ; L'occasion d'un retour sur les actions du CNDH

Au tour de Marrakech d'abriter les 27, 28 et 29 novembre 2014 le sommet mondial sur les droits de l'Homme. En lui-même, cet événement renseigne sur les avancées du Maroc à ce sujet. Organisée à l'initiative du Secrétariat des droits de l'Homme de la présidence de la République du Brésil, la 1re édition s'est tenue en décembre 2013 dans la capitale Brasilia. Ce rassemblement entre représentants du gouvernement et de la société civile a pour objectif la réflexion commune, l'échange d'expériences et la formation de réseaux. Les participants se sont ainsi attelés, par le biais d'ateliers thématiques, à définir les avancées en matière des droits de l'Homme à travers les luttes sociales et les violations récurrentes, qui se produisent dans le monde entier. Une approche tournée vers la relation entre la culture et les droits humains, qui permet de surmonter les barrières entre les personnes, et donc de lutter contre toutes formes de discrimination et d'inégalité. Grâce notamment à sa situation géographique et à ses réformes et avancées notoires dans ce domaine, le Maroc a donc été choisi pour abriter la 2e édition de ce forum, qui consacre la dimension Sud-Sud dans le traitement des questions des droits de l'Homme, permettant ainsi aux pays du Sud de devenir des acteurs clés dans la protection et la promotion de ces droits.

Ce choix bien légitime, négocié au Brésil par la délégation marocaine, s'appuie sur la voie des libertés fondamentales suivie par notre pays. Pour preuve, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), qui agit en étroite collaboration avec le principal organe des Nations unies, le Conseil des droits de l'Homme. Également fondé sur les principes de Paris, le CNDH travaille directement avec le Parlement marocain. Grâce à ses commissions régionales, l'institution indépendante garantit les droits fondamentaux sur tout le territoire, appuyant la question de la diversité. Rappelons à ce sujet, la mesure phare du Roi qui officialisait la langue amazighe, au même titre que l'arabe, lui permettant de s'inscrire comme patrimoine commun à tous les Marocains. Tous les droits sont ainsi étudiés à la loupe par le CNDH. Si certains enregistrent de belles avancées, d'autres sont encore à la traîne, comme celui des enfants placés sur décision judiciaire dans les centres de sauvegarde de l'enfance (CSE). Dans son rapport, le CNDH fait état d'enquêtes de terrain dans 17 CSE. Le bilan de ces visites a permis de relever que le placement des enfants dans ces centres est non conforme aux standards et normes de la Convention internationale relative aux droits de l'enfant (CDE), et ce dans toutes les étapes du processus de placement. En effet, les enfants en situation difficile (orphelins, handicapés, mendiants…) partagent la même institution fermée que ceux en conflit avec la loi. Le rapport parle également de centres surchargés et/ou isolés des lieux de résidence de certains enfants, paralysant ainsi le maintien des liens familiaux. Absence de supervision et de contrôles réguliers par l'administration de tutelle, conditions de vie (hébergement, hygiène et alimentation) qui ne garantissent pas les droits fondamentaux des enfants placés, châtiments corporels, brimades et insultes sont quelques-uns des constats relevés.

Concernant les populations étrangères, le CNDH appelle à une politique publique protectrice des droits, basée sur la coopération internationale et intégrant la société civile. En relevant un tel défi, le Maroc pourrait ainsi constituer pour de nombreux pays du Sud, confrontés à des problématiques similaires, un exemple bénéfique.

http://www.leconomiste.com/article/957358-marrakech-rendez-vous-des-droits-de-l-homme

Royaume du Maroc

17416/9

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

AVIS D'APPEL D'OFFRES OUVERT
N°07/2014/CNDH
SEANCE PUBLIQUE

Le 27 août 2014 à 10h30, il sera procédé dans les bureaux du Conseil national des droits de l'Homme sis à Place Ach Chouhada-Océan- Rabat à l'ouverture des plis relatifs à l'appel d'offres sur offres de prix **n°07/2014/CNDH** ayant pour la fourniture, l'installation et mise en service d'autocommutateurs sur les sites des commissions régionales des droits de l'Homme.

Le dossier d'appel d'offres peut être retiré au Bureau d'ordre au siège du Conseil, il peut être également téléchargé à partir du portail des marches publics et le site du Conseil, comme il peut être envoyé par e-mail aux concurrents qui le demandent dans les conditions prévues à l'article 19 du décret n° 02-12-349 du 08 Joumada I (20 mars 2013) fixant les conditions et les formes de passation des marchés.

Le cautionnement provisoire est fixé à la somme de : 10.000,00 Dhs (Dix Mille dirhams).

L'estimation des coûts est fixée à la somme huit cent mille Dhs TTC **(800.000 Dirhams).**

Le contenu ainsi que la présentation des dossiers des concurrents doivent être conformes aux dispositions des articles **26 et 28** du decret n° **02-12-349 précité.**
Les concurrents peuvent:

- Soit déposer contre récépissé leurs plis au bureau d'ordre du conseil ;
- Soit les remettre au président de la commission d'appel d'offres au début de la séance et avant l'ouverture des plis.

Les pièces justificatives à fournir sont celles prévues par l'article 25 du décret n n° 02-12-349 précité, à savoir :

1-Dossier administratif comprenant :

a) Une déclaration sur l'honneur ;

b) En cas de groupement, une copie légalisée de la convention de la constitution du groupement. Cette convention doit être accompagnée d'une note indiquant notamment l'objet de la convention, la nature du groupement, le mandataire, la durée de la convention et la répartition des prestations, le cas échéant ;

c) Le récépissé du cautionnement provisoire ou l'attestation de la caution personnelle et solidaire en tenant lieu ;

2- Dossier technique comprenant :

a) Une note indiquant les moyens humains et techniques du concurrent, le lieu, la date, la nature et l'importance des prestations qu'il a exécutées ou à l'exécution desquelles il a participé ;

b) Des attestations de travaux similaires originales ou copies certifiées conformes délivrés par les bénéficiaires publics ou privés des dites prestations. Chaque attestation précise, notamment, la nature des prestations, le montant qui doit être supérieur à ou égal à **800 000,00Dhs TTC (Huit Cent Mille Dirhams),** les délais, les dates de réalisation, l'appréciation, le nom et la qualité du signataire.

c) Attestation d'agrément du constructeur(s) certifiant que le soumissionnaire est agrée de commercialiser, le matériel portant sa marque et relatif à l'appel d'offre en question.

d) Le CPS et le Règlement de consultation signés et paraphés avec la mention " lu et approuvé".

3- offre technique :

- Présentation de la société : métier, stratégie, chiffre d'affaire...
- Une note détaillant la proposition technique (la solution proposée) ;
- Démarche pour la conduite du projet (organisation, planning...) ;
- Fiche détaillée de la proposition relative à l'assistance technique ;
- Note précisant modalités d'intervention pendant la période de garantie ;
- Attestation de garantie des équipements à livrer ;
- Les prospectus signés du matériel proposé ;
- Attestation du constructeur ;
- Echantillons à déposer au plus tard le 26 aout 2014 à 16h30 ;
- Un dossier de diagnostic préalable technique, le cas échéant
- Attestation de la visite des lieux concernant le siège du CNDH HAY RIAD est obligatoire.

La visite des lieux au siège CNDH HAY RIAD est prévue le 19 août à 14h30

Une réunion d'information est également prévue le même jour le 19 aout à 16h00 au siège du CNDH HAY RIAD

4-Offre financière comprenant :
a) l'acte d'engagement rempli et signé par le concurrent ou son représentant habilité par lequel il s'engage à réaliser les prestations objet du marché;

b) le bordereau des prix et le détail estimatif

www.cndh.org.ma / cndh@cndh.org.ma
adresse électronique : s.elidrissi@cndh.org.ma